كلينتون: على أفريقيا تحقيق الوعد بالديمقراطية

دكار / رويترز

حثت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أفريقيا على تجديد الالتزام بالديمقراطية قائلة إن "أساليب الحكم القديمة" لم تعد تناسب قارة تشهد نموا اقتصاديا وصحيا ويزداد فيها تمكين مواطنيها من إدارة شؤون حياتهم.

وأشادت كلينتون التى تقوم بجولة أفريقية تزور خلالها سبع دول بالسنغال لتغلبها على التوترات وإجراء انتخابات في مارس آذار فاز فيها الرئيس ماكي سال على الرئيس عبد الله واد الذي حكم البلاد لفترة طويلة مما عزز مسوغات البلاد بوصفها واحدة من أكثر ديمقراطيات القارة استقرارا.

لكنها قالت أمس الأربعاء أثناء زيارتها للسنغال إن أفريقيا تتجاهل الديمقراطية كثيرا على الرغم من تحقيقها تقدما اقتصاديا على مدى عقود.

وقالت كلينتون في كلمة بجامعة الشيخ أنتا ديوب فى دكار "مازال الكثير من الأفارقة يعيشون في ظل حكام شموليين يهتمون بالاحتفاظ بسيطرتهم على السلطة أكثر من اهتمامهم بمصلحة مواطنيهم"، وأشارت إلى أن الانقلابات وعمليات الاستيلاء على السلطة خفضت عدد الديمقراطيات الانتخابية الكاملة الى ١٩ عام ٢٠١٢ بعد أن كانت ٢٤ عام ٢٠٠٥.

وقالت "لم تعد أساليب الحكم القديمة مقبولة. حان الوقت ليقبل الزعماء المحاسبة ويعاملوا شعوبهم معاملة كريمة ويحترموا حقوقهم ويوفروا لهم الفرص الاقتصادية. وإن لم يفعلوا فسيكون الوقت قد حان ليرحلوا، "وأعيد النظام الدستورى في النيجر وغينيا بعد انقلابات وقعت في الآونة الأخيرة بينما أجرت بنين والرأس الأخضر وليبيريا ونيجيريا وزامبيا وتوجو انتخابات موثوق بها خلال العام المنصرم.

لكن كلينتون حذرت من أن مالي وغينيا بيساو تسلكان مسارات بديلة خطيرة قائلة، إن الأخيرة تجازف بأن تصبح "معتمدة" على مهربي المخدرات من أمريكا اللاتينية.

وقال مسئولون أمريكيون إن جولة كلينتون فى أفريقيا وهى الرابعة التي تقوم بها بوصفها وزيرة للخارجية تهدف إلى تأكيد رسالة واشنطن بأن الأسواق المفتوحة والديمقراطيات الدستورية توفر الركيزة الأرسخ لمستقبل أفريقيا.

مسؤول أمني أفغاني: أحبطنا عملية انتحارية

كابول / أ.ف.ب

قال مسؤولون أفغان إن قوات الأمن الأفغانية أحبطت هجوما انتحاريا في العاصمة الأفغانية.

وقال لطف الله محصل، المتحدث باسم إدارة الأمن الوطني الأفغانية، لوكالة فرانس برس إن ثمانية مسلحين قتلوا في معركة بالرصاص قبيل فجر الخميس في كابول في منزل كانوا يخططون فيه لتنفيذ عملية انتحارية.

واضاف محصل ان "مجموعة من الارهابيين معها احزمة ناسفة وصواريخ ورشاشات كانت تستعد للاستيلاء على مبنى في كابول".

واوضح انه بعد معلومات من اجهزة المخابرات داهمت قوات الامن منزلا في حي بشرق العاصمة كان المسلحون يستخدمونه وكرا للاعداد لهجومهم وعندها بدأ اطلاق الرصاص.

وقال ايضا "اندلعت عند ذاك معركة بين قوات الامن والمسلحين فجر خمسة منهم انفسهم اثرها، وقامت قوات الامن بقتل المتبقين."

واوضح الناطق ان قوات الامن عثرت في الوكر على ثلاث سيارات ملأى بالمتفجرات والعتاد اضافة الى قاذفات صواريخ وبنادق آلية، واضاف ان قوات الامن تعتقد ان المجموعة التي هوجمت كانت تخطط لمهاجمة ثلاثة من احياء كابول.

وأكد الناطق ان العملية لم تسفر عن مقتل اي من افراد القوة المهاجمة او اي مدني.

من جانبه، أكد متحدث باسم الحلف الاطلسي ان "شيئا يجري حاليا في كابول"، غير أنه لم يدل بأي معلومات اضافية.

الا ان ذبيح الله مجاهد، الناطق باسم حركة طالبان، نفى ما جاء في الرواية الحكومية وقال إن القوات الافغانية رتبت الامر لاغراض دعائية.

افراد من المعارضة السورية يلوحون باسلحتهم فوق دبابة متروكة من قبل قوات النظام..... أ.ف.ب

أوباما يجيز أمراً "سرياً" لدعم المعارضة السورية

واشنطن - دمشق / BBC

وقع الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، على أمر وصف بـ"السري" يجيز تقديم دعم لمقاتلي المعارضة السورية، وفق ما أدلت به مصادر أمريكية مطلعة لـCNN، الأربعاء، في تحرك يأتي وسط دعوات تطالب واشنطن بتسليح المعارضة، التي تتصدى لحملات عسكرية أطلقها نظام الرئيس بشار الأسد، لسحق انتفاضة شعبية مناوئة له منذ ١٧ شهرا.

وذكرت المصادر أن الأمر السري يتيح لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "سي آي ايه"، وأجهزة أمريكية أخرى، تقديم المساعدة لمقاتلي المعارضة الساعين للإطاحة بنظام الأسد، إلا أنه لم تتضح طبيعة هذا الدعم، خصوصاً بعدما استبعدت واشنطن مراراً تسليح المعارضة السورية، واكتفت بتقديم مساعدات أخرى "غير فتاكة" كأجهزة اتصالات.

كما لم يتضح توقيت توقيع الرئيس الأمريكي لهذه التوجيهات التي كشفت عنها المصادر الأربعاء.

وأوضحت المصادر المطلعة للشبكة، أن واشنطن تتعاون مع دول تزود المعارضة بالسلاح، كالسعودية وقطر، كما تعمل على تزويد مجموعات المعارضة بمعلومات استخباراتية عن تحركات القوات السورية.

وتبرر الولايات المتحدة امتناعها عن تقديم أسلحة للمعارضة السورية جزئياً إلى افتقارها لمعلومات كافية بشأن العناصر التي تقاتل بين صفوفها.

وكانت الإدارة الأمريكية قد تعهدت بزيادة مساعدة المعارضة السورية في خضم فشل مجلس الأمن الدولي، الشهر الماضي، في التوصل لاتفاق على فرض عقوبات أكثر صرامة ضد نظام الأسد، الذي يتصدى لانتفاضة شعبية بحملات عسكرية واسعة النطاق، قتلت وشردت عشرات الآلاف، بحسب إحصائيات دولية.

كما أجازت الخزانة الأمريكية، الأسبوع الماضي، رخصة تسمح لـ"مجموعة الدعم السورية – واشنطن" تقديم مساعدات مالية مباشرة إلى "الجيش السوري الحر"، المكون من جنود انشقوا عن النظام.

ومؤخراً، حض خبراء أمريكيون مختصون في الشؤون الخارجية إدارة أوباما لزيادة دعمها للمعارضة المسلحة.

وشدد اندرو تابلر، من معهد شؤون الشرق الأدنى بواشنطن، أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، على ضرورة بدء الولايات المتحدة في تسليح المعارضة السورية، لكن تحت ظروف محددة.

وأضاف تابلر: "بالنظر إلى مسار الصراع، أعتقد أننا بحاجة إلى تقييم أي الجماعات علينا تسليحها في هذه المرحلة، وإتخاذ القرار."

وتابع: "اعتقد أن علينا اتخاذ هذا القرار بالنظر إلى المسار الذي يتجه إليه الصراع."

وبدوره، أوصى مارتين انديك، سفير الولايات المتحدة السابق لدى إسرائيل، والخبير بمعهد "بروكينغ" بتسليح المعارضة، لكن "بحكمه"، مضيفاً: "نحن بحاجة لأن نقوم بالدعم على هذا النحو: أولاً علينا فهم من نقوم بدعمه وما هي دوافعه."

ويشار إلى أن الخارجية الأمريكية رصدت، الأربعاء، مساعدات "غير فتاكة" بقيمة ٢٥ مليون دولار للمعارضة، بجانب ٦٤ مليون دولار خصصتها كمساعدات إنسانية للشعب السوري.

من جانب اخر استمرت تداعيات إعلان شخصيات معارضة عن تكليف هيثم المالح تشكيل "حكومة انتقالية،" إذ رفض قائد الجيش السوري الحر، العقيد رياض الأسعد، المقترح، واعتبره "محاولة لإعادة إحياء نظام الأسد،" بينما انتقد المجلس الوطني السوري، الممثل الأكبر للمعارضة، الخطوة، وقال إنها "أرانب جديدة تخرج من قبعات،" ممن يريد إلهاء الثورة عن إسقاط النظام.

وكان عدد من المعارضين السوريين قد اجتمعوا في القاهرة الثلاثاء، تحت اسم "مجلس أمناء الثورة" وخرجوا ببيان طلبوا فيه من المالح، وهو معارض معروف سُجن لسنوات في سوريا وخرج منها قبل أشهر لينضم إلى المجلس الوطني قبل أن يعود فيعلن استقالته منه بسبب "ضعف الأداء"، تشكيل حكومة انتقالية.

وبحسب بيان مجلس الأمناء، فإن المالح سيقوم بالخطوة "بعد التشاور" مع سائر أطراف المعارضة، بما في ذلك الجيش السوري الحر والمجلس الوطني.

من جانبه، رفض باسل كويفي، عضو المجلس الوطني السوري، ما جاء في بيان "مجلس الأمناء"، وقال إن المالح بمفرده "ليس ممثلاً للشعب السوري في الداخل والخارج."

وأضاف كويفي، في اتصال مع CNN: "نحن ضد تأسيس حكومة من هذا النوع، لأننا نعلم أنها ستكون بحاجة لدعم دولي، وأن من سيقودها يجب أن يكون مختاراً من الشعب السوري، وليس من قبل بعض الشخصيات المعارضة التي اجتمعت في القاهرة."

من جانبه، نقل المجلس الوطني على صفحته عبر موقع فيسبوك، بياناً على لسان عبد الأحد اسطيفو، ينفى فيه علاقة المجلس الوطني بالتشكيلات الحكومية المسربة، مضيفاً: "سنعلن عن تشكيلتنا الحكومية من الأراضي السورية المحررة."

ونفى اسطيفو، وهو عضو المكتب التنفيذي في المجلس الوطني السوري، أي علاقة للمجلس بالتشكيلات الحكومية التي تناقلتها وسائل الإعلام في الأيام القليلة الماضية.

ووصف اسطيفو هذه التسريبات بأنها "بالونات اختبار وقنابل معدة لتفجير المعارضة السورية"، معتبرا إياها "قضايا تلهينا عن الهدف الأساسي المتمثل بمحاربة هذا النظام المجرم."

وأضاف أسطيفو، أن المجلس "لن يعلن أي تشكيلة حكومية إلا بالتنسيق والتشاور الكامل مع قوى الداخل السوري وفصائل الحراك الثوري، وستضم، في حال إعلانها، المؤسسة العسكرية التابعة للجيش السوري الحر، إضافة إلى القوى السياسية المتمثلة في المجلس الوطني السوري، وغيره من قوى المعارضة."

وفي رد منه على إعلان المالح، أعرب عن اعتقاده أن "هذه المحاولات غير جدية، و ما هي إلا أرانب جديدة تخرج من قبعات من يريد أن يلهي ثورة الشعب السوري عن هدفها الأساسي المتمثل في إسقاط النظام."

أما قائد الجيش السوري الحر، العقيد رياض الأسعد، فقد أعلن موقفه في كلمة ألقاها بالذكرى الأولى لتأسيس الجيش السوري الحر، قال فيها إن ما يجري هو محاولة لإعادة إحياء نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

وقال الأسعد: " نرى ونسمع ظهور عناصر ممن يدعون الانتساب إلى جيشنا السوري الحر أو فصائله أو قياداته في الداخل، حيث أصابت هؤلاء حمى التسلق على الفرس واغتنام المناصب إلى الحد الذي دعاهم لأن يعلنوا إنشاء وتأسيس حكومات انتقالية، في محاولة صريحة واضحة لركوب موجة ثورتنا والاتجار بدماء شهدائنا الأبرار."

واعتبر الأسعد في رسالة مصورة، أن هذه المواقف تأتي، "ممن يدعون أنهم أخوتنا في السلاح بالجيش الحر، ولكنهم بالواقع يحاولون إعادة إحياء نظام الأسد الساقط في احتكار القرار من غير الرجوع لرأي الشعب الذي بذل الدم والدموع لإعلان الاستقلال عن عائلة الأسد المجرمة."

واعتبر الأسعد أن الهدف الرئيسي من إعلان إنشاء الحكومة الانتقالية هو "إرضاء الخارج وضرب الداخل بعضه ببعض وتفكيك يد الشعب الضاربة، الممثلة بالجيش السوري الحر،" كما لفت إلى أن المعركة وهي "إسقاط نظام طائفي مستمر منذ ٥٠ عاما" لن تكون بالأمر اليسير.

وغمز الأسعد في الوقت نفسه من قناة المعارضة السورية، وقال "أتوجه بالسؤال للساسة من المعارضة بسؤال يسأله الجنود في أرض المعركة حيث يعانون شحاً في الذخيرة والعتاد، أين يذهب الدعم الخارجي؟"

من جانبه، أبرز المجلس الوطني على صفحته الرسمية في موقع فيسبوك موقفاً يتعلق بالتسجيلات التي ظهرت عبر موقع يوتيوب، وتتعلق بقتل عدد من أنصار النظام السوري من أفراد أسرة "بري" في حلب، التي تتهمها المعارضة المسلحة بالتورط في أعمال عنف ضدها.

وجاء في الموقف: "ارحموا الأسرى وارفقوا بهم فليروا فينا رأفة الأقوياء وتسامح الأشداء وحكمة المقاتلين، ولا تكونوا مثل الأسد في بطشه لأسراه وتمثيله بهم."

وأضاف المجلس في موقفه: "إن رحمتم ورأفتم خلقتم منطقة عازلة في ضمير الثورة سينشق إليها الآلاف من جنود الأسد وقواته الأمنية،" على حد تعبيره

الحكومة المصرية الجديدة ليست حلاً سريعاً لمشكلات البلاد

القاهرة / رويترز

بعد أن ظهرت ملامح أول حكومة دائمة في مصر منذ الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك يوم الأربعاء تنبئ أول الأسماء التي أعلن عنها باستمرارية قد تفيد الاقتصاد بعد ١٧ شهرا من الاضطرابات.

غير أن عدم وضوح سلطات الحكومة الجديدة وحجم التحديات التي تواجهها يبددان أي تفاؤل بأن الحكومة الجديدة التي سيعلن تشكيلها رسميا يوم الخميس ستبدأ حقبة جديدة من الاستقرار.

وسيحتفظ ممتاز السعيد الذي قاد جهودا للحصول على مساعدات عاجلة من مانحين أجانب بمنصبه كوزير للمالية بينما سيقود أسامة صالح رئيس الهيئة العامة للاستثمار وزارة الاستثمار التي أعيد إحياؤها.

وبالنسبة للمستثمرين الذين غادروا البلاد لغياب حكومة مستقرة طويلة الأجل مازالت هناك أسباب للقلق.

فيتعين على السعيد أن يحصل على تأييد داخلي واسع النطاق لأي إصلاحات اقتصادية للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة ٣,٢ مليار دولار طال انتظاره.

وقد حل البرلمان المؤسسة التي كانت الأحق بالتعبير عن الإرادة الشعبية في يونيو حزيران مما يخصم من شرعية أي إصلاحات كبيرة تقوم بها الحكومة الجديدة.

ويحتفظ المجلس العسكري الذي تولى السلطة بعد مبارك بحق الاعتراض على أي تشريع يقره الفريق الجديد للرئيس محمد مرسي.

ومن المرجح أن تستمر الاضطرابات السياسية في غياب دستور جديد يحدد سلطات مرسي وسلطات الجيش الذي خرج منه رؤساء مصر في العقود الستة الماضية.

وقال سعيد الهرش من كابيتال إيكونوميكس "هذه الحكومة الجديدة إيجابية من حيث أن هناك نوعا من الاستقرار ولا مفاجآت.

"لكن هذا لا علاقة له بمدى كفاءة الحكومة. لم يتضح بعد ما تستطيع هذه الحكومة ومرسي عمله بالسلطات المحدودة التي لديهم."

مرسي

وقال إن من الاختبارات الرئيسية هو ما إذا كانت مصر ستحصل على قرض من صندوق النقد الدولي لدعم ماليتها التي استنزفت بدرجة خطيرة. وهذا سيتوقف على ما إذا كان صندوق النقد سيعتبر موافقة المجلس العسكري على الإصلاحات الاقتصادية ضمانة كافية لتنفيذ هذه الإصلاحات.

وارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية ١,٥ بالمئة يوم الأربعاء بعد صعوده اثنين بالمئة يوم الثلاثاء مع تفاؤل المستثمرين بتشكيل الحكومة الجديدة بعد شهر من تولي مرسي رئاسة الجمهورية.

وتواجه الحكومة الجديدة مهمة أصعب مما واجهته سابقتها.

فالأموال المتاحة لتمويل الإنفاق الحكومي ودعم الجنيه المصري منذ انتفاضة العام الماضي التي أطاحت بمبارك آخذة في التناقص.

وانكمش الاقتصاد في النصف الأول من ٢٠١٢ مقارنة بالنصف الثاني من ٢٠١١ بينما ينخفض الطلب على السلع المصرية بسبب استمرار الضعف في اقتصادات منطقة اليورو. وقد يؤدي ارتفاع شديد في أسعار الغذاء العالمية إلى تضخم فاتورة دعم الواردات المصرية.

ورحب بعض المستثمرين باختيار صالح وزيرا للاستثمار وهو منصب ألغي خلال فترة حكم المجلس العسكري.

وقال إيهاب سعيد رئيس قسم البحوث بشركة أصول للوساطة في الاوراق المالية "مصر كانت في حاجة شديدة لعودة وزارة الاستثمار. لا أخفي تفاؤلي مع سماع اسم أسامة صالح في وزارة الاستثمار فهو يتمتع بخبرة كبيرة. لا شك انه سيواجه صعوبة كبيرة خلال الفترة في جذب استثمارات جديدة مع عدم وجود دستور للبلاد."

ولم يستبشر آخرون بقلة الوجوه الجديدة في الحكومة التي قد تشير إلى غياب الأفكار الجديدة لتعزيز الاحتياطيات الأجنبية الضعيفة وخفض تكاليف الاقتراض الحكومية التي ارتفعت بشدة.

وقد عبروا عن استيائهم أيضا لاختيار مرسي الأسبوع الماضي وزير الري والموارد المائية هشام قنديل ليكون رئيسا للوزراء.

وقال نادر إبراهيم عضو مجلس إدارة شركة أرشر للاستشارات "لا يوجد أي جديد في أسماء الوزارات الاقتصادية. هذه الاسماء لم تقدم جديدا خلال الفترة الماضية في أعمالها. أتوقع فشل الحكومة في أسرع وقت. الاختيار خطأ منذ البداية. لماذا نختار رئيس وزراء ليس له دراية بالاقتصاد؟"

وبعد تعيين الحكومة سيكون عليها أن تقرر إن كان يجب أن تطبق إجراءات جديدة للتقشف قد تكون قاسية في سبيل دعم الوضع المالي والحصول على مساعدة مالية خارجية.

مؤرخ يتوقع انتقال "الربيع العربي" إلى الغرب بسبب الأزمة المالية

بروكسل / أ.ش.أ

قال المؤرخ البولندي "افافرزينيك سموكزنسكي" إن السخط في أوروبا يبدو أنه قد بدأ في التعبير عن نفسه بصوت أكثر وضوحا أسوة بالغضب العربي الذى تسبب في ثورات (الربيع العربي)، حيث خطفت أوروبا بفعل الأزمة المالية الطاحنة الأنظار، حيث لم يعد التركيز يقتصر فقط على المحتجين في المنطقة العربية، بل امتد ليشمل الأوروبيين الذين ينطلقون يوميا إلى الشوارع تعبيرا عن احتجاجهم وغضبهم من سياسات حكومات بلادهم.

وذكرت الدراسة البحثية التى أجراها فافرزينيك سموكزنسكي: "أن المشهد الأوروبي الحالي ينذر بتغيرات جذرية مماثلة لما حدث في العالم العربي، ويسوق في هذا السياق احتمالات خروج اليونان من منطقة اليورو مع حلول سبتمبر القادم، علاوة على اعتزام أسبانيا طلب خطة إنقاذ من الدول الأوروبية، فيما يستعد البنك المركزي لإعادة شراء سندات إيطالية".

ويتساءل البعض عن أسباب احتجاج العالم الغربي الذي من المفترض أنه يمتلك الأدوات الديمقراطية وآليات الوفرة الاقتصادية ولكن على ما يبدو فإن هذا الغرب يشعر بنقص كبير في الجانب الاقتصادي دون السياسي بالتحديد، وهذا الخيط الرفيع هو الذي يفصل بين الاحتجاجات في أوروبا والعالم العربي، ما يؤكد أن العالم يبدو واحدا في حاجته الملحة إلى التغيير وإن اختلفت الأسباب.

وقال سموكزنسكي متهكما "في الوقت الذى يبعث فيه الزعماء الأوروبيون وهم يمضون أجازتهم الصيفية على شواطئ الجزر الحالمة برسائل مطمئنة بأنهم لن يدخروا الجهد من أجل الحفاظ على منطقة اليورو، وحده يتحدث صدقا رئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي حينما يصارح الجميع بأنه لا مفر من الانتظار عدة سنوات قبل إرسال برقية أمل إلى الشباب"، معربا عن أسفه من أن الشباب دون العشرين والذين يواجهون البطالة بنسبة ٣٦ بالمائة، هو فى الوقت الراهن، جيل ضائع وأن كل ما يمكن أن يفعله الآن هو فقط الحد من الضرر.